ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الرابعة والستون بعد المائة

164 EX/6
١٦٤م ت/٦
باريس، ٢٠٠٢/٤/١٦
الأصل: انجليزي

البند **٣,٢,١** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن دراسة الجدوى بشأن إنشاء مركز إقليمي لتخطيط التربية، في الشارقة، تحت رعاية اليونسكو

الملخص

رحب المدير العام، في كلمته الافتتاحية أمام المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الثانية والستين بعد المائة، بالطلب الذي تقدمت به الإمارات العربية المتحدة لإنشاء مركز إقليمي لتخطيط التربية في الشارقة (الإمارات العربية المتحدة). وأحاط المدير العام المجلس التنفيذي علما بأنه سيجري تحليل جدوى إنشاء مثل هذا المركز والنظر في الشروط التي تسمح بوضعه تحت رعاية اليونسكو.

ويقدم المدير العام في هذه الوثيقة تقريراً يتضمن الاستنتاجات الرئيسية للأعمال التي اضطلعت بها بعثة لليونسكو لاستطلاع مدى جدوى إنشاء المركز المقترح تحت رعاية اليونسكو.

القرار المطلوب: الفقرة ٤٠.

المقدمة

١ – بدأت المناقشة بشأن حاجة الإمارات العربية المتحدة إلى قدرات حديثة لتخطيط التربية والسبل الممكنة لبناء هذه القدرات بدعم من معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط)، بمبادرة من الإمارات العربية المتحدة في مطلع عام ٢٠٠٠. وبدعوة من وزير التربية والتعليم والشباب في الإمارات العربية المتحدة، سعادة الدكتور علي عبد العزيز الشرحان، زار مدير مدخط الإمارات العربية المتحدة في يونيو/حزيران ٢٠٠٠ بغية استطلاع إمكانيات التعاون المتعلقة بالتدريب على أعمال التخطيط والإدارة والتقييم في مجال التربية. وتلخص مذكرة التفاهم التي وقعها الوزير ومدير مدخط مبادئ التفاهم التي توصل إليها الطرفان بشأن عدد من النقاط، ومنها ما يلي:

(أ) قيام وزارة التربية والتعليم والشباب ومدخط بعمل استقصائي مشترك بشأن احتياجات تدريب الموظفين المكلفين بأداء مهام إدارية في مجال التربية في الإمارات العربية المتحدة وذلك على المستوى المركزي في وزارة التربية والتعليم والشباب، وعلى مستوى المحافظات والمستوى المحلي؛

(ب) النظر إلى وجود مركز للتخطيط والإدارة والتقييم في مجال التربية على أنه يمكن أن يمثل إطارا تنظيميا مناسبا لتلبية الاحتياجات التي ستحددها البعثة الاستقصائية عن الوقائع؛

(جـ) استطلاع إمكانات التعاون الإقليمي لبناء القدرات في مجال تخطيط التربية فيما بين بلدان منطقة الخليج العربي، أي أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC).

وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠١، قام وزير التربية والتعليم والشباب ومدير مدخط، خلال زيارة إلى مدخط، باستئناف المناقشة وأكدا التفاهم الذي تم التوصل إليه سابقا.

٢ – وزار المدير العام الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٨ إلى ٢١ مارس/آذار ٢٠٠١. وخلال هذه الزيارة، عرض سمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي، حاكم إمارة الشارقة، مبنى في المدينة الثقافية للشارقة ليكون مقراً لمركز إقليمي لتخطيط التربية.

٣ – وفي يونيو/حزيران ٢٠٠١، بدأت بعثة من مدخط ومن الوزارة باستطلاع احتياجات التدريب في مجال تخطيط وإدارة التربية في الإمارات العربية المتحدة، والسبل المناسبة لتلبية هذه الاحتياجات، ومنها على سبيل المثال، إنشاء مركز للتدريب، مع إمكانية جعله مركزا إقليميا.

٤ – وأحاط المدير العام المجلس التنفيذي علما، في كلمته الافتتاحية أمام المجلس في دورته الثانية والستين بعد المائة في ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، بالطلب الذي تقدمت به الإمارات العربية المتحدة من أجل إنشاء مركز لتخطيط التربية للمنطقة العربية، في الشارقة، بدعم من اليونسكو. وأحاط المدير العام المجلس علما أيضا بأنه سيجري تحليل جدوى إنشاء مثل هذا المركز والنظر في الشروط التي تسمح بوضعه تحت رعاية اليونسكو.

٥ – وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، أكملت بعثة اليونسكو/مدخط إلى الإمارات العربية المتحدة، بالاشتراك مع الفريق التابع لوزارة التربية والتعليم والشباب المكلف بالأعمال التحضيرية الخاصة بالمركز،

أعمال الاستقصاء والاستطلاع. وراعت البعثة في عملها معايير الجدوى التي حددها المؤتمر العام في دورته الحادية والعشرين (القرار ٢١م/٤٠) وقام المدير العام بتأكيدها ووضحها في مذكرته DG/Note/00/16 بتاريخ ٢٨ يوليو/تموز ٢٠٠٠. وأجرت البعثة وفريق الوزارة دراسة نقدية لمدى ضرورة إنشاء المركز المقترح ولأهدافه، وما يمكن أن يوفره من برامج وأنشطة تدريبية، والطرائق المقترحة لتشغيله، ووضعه القانوني، وبنيته وموظفيه، وموقعه، وتكاليفه وتمويله(ونظرت البعثة، بشكل خاص، في مسألة دعم اليونسكو للأنشطة الخاصة بالتحضير للمركز واستهلال أعماله، وفي الشكل الذي سيقدم فيه هذا الدعم في حال الموافقة عليه. ويرد في الأجزاء التالية من هذا التقرير ملخص لملاحظات البعثة وتقييمها ولعملية التقييم التي أجرتها ولاستنتاجاتها.

الخلفية

٦ – تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو/أيار ١٩٨١. وتتألف عضويته من الدول العربية الست التالية: الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر، والكويت. وأنشأ المجلس عددا من المؤسسات لتأمين التنسيق والتعاون في شتى المجالات، من بينها مكتب التربية العربي لدول الخليج (ABEGS). وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، أصبحت اليمن عضوا في عدة مؤسسات لمجلس التعاون، بما فيها مكتب التربية العربي لدول الخليج. بيد أنها لم تصبح عضوا كامل الحقوق في المجلس.

٧ – ويقدر مجموع عدد سكان البلدان الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بزهاء ٣٠ مليون نسمة. ويبلغ المعدل السنوي للنمو السكاني نحو ٢,٩٪. وتبلغ نسبة السكان دون سن العشرين قرابة ٤٥,٥٪. وأكثر من ٣٠٪ من السكان هم من غير المواطنين، أي من العاملين الأجانب وأفراد أسرهم القادمين في معظمهم من البلدان الآسيوية. وفي بعض البلدان (مثل الإمارات العربية المتحدة)، تبلغ نسبة الأجانب من السكان قرابة ٨٧٪.

٨ – وتتألف مرحلة التعليم الأساسي الإلزامي في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ستة صفوف في المرحلة الابتدائية وثلاثة صفوف في المرحلة المتوسطة. ويبدأ هذا التعليم في سن السادسة. وتسبقه سنتان أو ثلاث سنوات من التعليم غير الإلزامي في رياض الأطفال. وتلي مرحلة التعليم الأساسي ثلاث سنوات من التعليم الثانوي، ثم مرحلة التعليم العالي. ويشمل القيد في المرحلة الابتدائية جميع الأطفال تقريبا، سواء منهم أبناء المواطنين أو غير المواطنين. ويقدر مجموع عدد المسجلين في المرحلة الابتدائية للسنة المدرسية ٢٠٠١/٢٠٠٢ بـ ٣,٧ مليون تلميذ، منهم زهاء ١١,٧٪ في مدارس خاصة. وبشكل عام، يعتبر التفاوت بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي ضئيلا جداً في البلدان الست الأعضاء في المجلس. وتتجاوز النسبة الإجمالية للقيد في المرحلة الثانوية ٧٠٪. وتبلغ نسبة طلاب المرحلة الثانوية المقيدين في معاهد خاصة زهاء ٩,٤٪.

٩ – إن التعليم في المدارس الحكومية مجاني. وتتحمل الحكومات جميع التكاليف المتعلقة ببناء هذه المدارس وتشغيلها. وأما التعليم في المدارس الخاصة فيخضع لتسديد رسوم مدرسية. ويلتحق غالبا بهذه المدارس أبناء السكان غير المواطنين. وتخصص بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية معاً أكثر بقليل من ١٥٪ من إجمالي الإنفاق الحكومي لمجال التعليم، ولا سيما لمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبيا بالمقاييس الدولية؛ فعلى سبيل المثال، فإن متوسط هذا الإنفاق في بلدان منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هو أدنى بقليل من نسبة ١٣٪، وذلك لجميع المراحل التعليمية. ويلاحظ أن هناك ارتفاعا في نفقات التعليم لكل تلميذ وفي المصروفات الخاصة بالتربية بشكل عام. وحتى الآن، أمكن استيعاب هذه الزيادة ضمن الميزانيات الحكومية التي ما فتئت تشهد نمواً مستمراً.

١٠- وتقوم جميع بلدان مجلس التعاون حالياً بإصلاح مناهجها الدراسية وبأنشطة واسعة النطاق لتطوير التعليم. وتعتزم هذه البلدان أيضا إعداد واعتماد مناهج دراسية موحدة على مستوى المنطقة بأكملها. وتتولى وزارات التربية مسؤولية إعداد الكتب المدرسية وطباعتها وتوزيعها. وفي كل بلد من البلدان المعنية، يستخدم جميع الطلاب الكتب المدرسية الرسمية ذاتها. وتنتج الحكومات عددا كافيا من الكتب المدرسية لكل مادة دراسية بحيث يحصل كل طالب على نسخته الخاصة. وفي المدارس الحكومية، توزع الكتب على الطلاب مجانا. وقد اعتمدت جميع الحكومات خططاً لتجهيز المدارس على نحو أفضل بالمختبرات والورشات، ولا سيما لتأمين اكتساب الطلاب للمهارات المتصلة بتكنولوجيات المعلومات.

١١- وعلى الرغم من المستوى المرتفع للإنفاق على التعليم، فإن الاختبارات التي أجريت لمراقبة التحصيل التعليمي (كجزء من تقييم التعليم للجميع لعام ٢٠٠٠) دلت على أن نوعية التعليم ما زالت غير مرضية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مستوى ملاءمة التعليم لاحتياجات سوق العمل والعمالة ما زال منخفضاً جداً.

١٢- وتعد نسبة المعلمين الأجانب في المدارس الحكومية نسبة مرتفعة، فهي تقارب ٢٦٪ في البلدان الستة و ٧٦٪ في واحد منها. وهذا الأمر يطرح تحديات جدّية فيما يتعلق بتوفير التدريب المستمر للمعلمين، وبجودة التعليم ومواءمته.

١٣- وتضطلع وزارات التربية في بلدان مجلس التعاون بعدة مهام مركزية مثل إعداد السياسة التعليمية العامة (تحديد الأهداف التربوية وصياغة استراتيجيات التنفيذ والخطط والمشروعات التي يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف)، والإشراف على المدارس والمراقبة والمتابعة على المستوى المحلي وعلى مستوى المدارس بغية التأكد من تنفيذ السياسات التعليمية. وتؤيد الوزارات بوجه عام مبدأ اللامركزية في مجال الإدارة وتشجع على اتخاذ القرارات على المستوى المحلي. وفي هذا الصدد، أنشئت مديريات للتربية في المحافظات (ما عدا في البحرين). وهذه المديريات مسؤولة عن تنفيذ السياسات التعليمية على المستوى المحلي. وتشرف الوزارات أيضا على مؤسسات التعليم الخاصة.

الحاجة إلى قدرات للتخطيط في مجال التربية وإلى التدريب في مجال التخطيط التربوي

١٤- قامت بلدان المنطقة حتى الآن بتطوير نظمها التعليمية بدون تخطيط تقني منتظم. وقد تمكنت من ذلك بفضل الموارد المالية المتاحة، والتحكم في نمو عدد الطلاب (من خلال التطبيق الفعال لقوانين الهجرة)، وتأمين التعليم والتدريب في الخارج – ولا سيما في المرحلة بعد الثانوية – لمواطني دول الخليج. وفي المستقبل، سيواجه تطوير التعليم عددا من التحديات تشمل ما يلي: استمرار تزايد الطلب على التعليم، وارتفاع التكاليف والنفقات المتعلقة بالتعليم، والحاجة إلى قوى عاملة عالية الكفاءة في شتى القطاعات، والاعتماد المستمر على القوى العاملة غير الوطنية، وضرورة تأمين الإنصاف في توفير التعليم وتنميته، وضرورة النهوض بنوعية التعليم وملاءمته، والحاجة إلى تحسين أداء المعلمين والمسؤولين عن إدارة شؤون النظام التعليمي.

١٥- ويتطلب التصدي لهذه التحديات من خلال تدابير مناسبة من حيث توقيتها وكفايتها وفعاليتها، القيام (١) بتخطيط منتظم ومعزز ومتواصل في مجال التربية، إلى جانب (٢) إجراء بحوث تربوية ترمي على وجه الخصوص إلى توفير المعلومات بشأن كيفية عمل الأنظمة التعليمية وعمليات التعليم – التعلّم في بلدان المنطقة. بيد أن مثل هذا التخطيط ما زال غير موجود حتى الآن، أو أنه بدأ فقط بالظهور. وأما أنشطة البحوث فهي قليلة العدد وغير موجهة حتى الآن على نحو كاف نحو التأثير على إعداد السياسات وعلى إيجاد الحلول للمشكلات الخاصة بهذه المنطقة.

١٦- وإن التخطيط التربوي الحديث هو عملية مستمرة تشمل صياغة السياسات العامة، وتحليل القطاعات، وتصميم الاستراتيجيات، وإعداد برامج العمل وتنفيذها ومراقبتها وتقييم تأثيرها. وتغطي عملية التخطيط هذه جميع العناصر الأساسية للإدارة التربوية (المناهج الدراسية، مواد التعليم – التعلم، نهوج التعليم – التعلم، التحصيل الدراسي، الأداء التعليمي، البحوث التربوية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما إلى ذلك) ولإدارة الموارد (المعلمين، المرافق المادية، الموارد المالية، جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها، وما إلى ذلك). ولكي تكون عملية التخطيط التربوي هذه فعالة، فإنه يتعين تنظيمها بطريقة مؤسسية مركزة ومنسقة (وذلك، على سبيل المثال، في شكل وحدة مسؤولة عن السياسة والتخطيط تقدم تقاريرها إلى وزير التربية مباشرة). ويتعين أيضاً أن تدمج عملية التخطيط التربوي ضمن عملية اتخاذ القرارات بشأن السياسات والاستراتيجيات وتخصيص الموارد المتعلقة بقطاع التربية. ولتأمين النجاح لعملية التخطيط التربوي، فإنه يتعين توفير موظفين ذوي كفاءة وخبرة على المستوى المركزي (وزارة التربية مثلا) وعلى المستوى المحلي (الإقليم أو المحافظة).

١٧- وينبغي تطوير عملية تخطيط تربوية حديثة كهذه وفي الإمارات العربية المتحدة، وكذلك في بلدان مجلس التعاون الأخرى، ما زالت الحاجة تدعو إلى تطوير عملية التخطيط التربوي الحديثة هذه. فالبلدان (ابتداء من وزارة التربية وبتأييد من الحكومة) تحتاج إلى تحديد واعتماد مفهومها للتخطيط التربوي الحديث، وتقرير مداه ووظيفته. وعلى هذا الأساس، ينبغي تصميم وإعداد آليات التخطيط وإجراءاته.

١٨- ولحسن الحظ، يتوفر في جميع بلدان المنطقة عدد من المكونات الهامة لعملية التخطيط هذه، ومن بينها عمليات شاملة ومنتظمة لجمع المعلومات الإحصائية الأساسية ومعالجتها، وصياغة أهداف طويلة الأجل لتطوير هذا القطاع، وفي بعض البلدان، مثل الإمارات العربية المتحدة، إعداد خطة تربوية متوسطة الأجل (خمس سنوات). ولكن يبدو أن التخطيط يتوجه نحو صياغة وثيقة وهي الخطة. فهو لا ينفذ بعد على أنه عملية مستمرة لإعداد السياسات التربوية وتنفيذها ومراقبتها.

١٩- ويزداد الوعي بالحاجة إلى تخطيط حديث، كما تدل على ذلك مبادرة الإمارات العربية المتحدة بشأن إنشاء مركز إقليمي لتخطيط التربية لصالح هذا البلد وغيره من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك إلى الحوار بين الوزارات ووزراء التربية لبلدان مجلس التعاون بشأن هذه المسألة. ويتجلى هذا الوعي أيضا من خلال تفكير معاهد البحث والتطوير التربوي في هذه المنطقة في إمكانية إدراج التخطيط التربوي في أنشطتها التدريبية.

٢٠- وفي الوقت الراهن، وعلى مدى سنوات عديدة قادمة، يتمثل العائق الأكبر أمام إعداد تخطيط تربوي حديث في دول الخليج العربية وفي غيرها من بلدان المنطقة العربية في الافتقار الشديد إلى المعارف والخبرات

في مجال التخطيط. ولذا فإن بناء القدرات في مجال التخطيط التربوي يتسم بأعلى درجة من الأولوية، كما ينبغي أن يكون التدريب في مجال التخطيط التربوي هو العنصر الأساسي في أنشطة بناء القدرات.

٢١- وليس هناك في المنطقة بأسرها سوى عدد قليل من البرامج الوطنية الهزيلة، ولا توجد مراكز أو معاهد للتدريب في مجال التخطيط التربوي يمكن الاعتماد عليها في تطوير القدرات التدريبية اللازمة وفقا للمعايير المهنية الحديثة، من أجل تدريب عدد كبير من الأشخاص يكفي لتشكيل المجموعة الأساسية اللازمة من أخصائيي التخطيط في كل بلد من البلدان المعنية وفي المنطقة ككل، وذلك في غضون مدة زمنية معقولة. إن عدد موظفي وزارة التربية الذين تلقوا قدرا ملائما من التدريب في مجال التخطيط التربوي قليل جدا (يقدر أنه لا يتعدى اثنين أو ثلاثة في المتوسط) في كل بلد. وهناك عدد من الدورات التدريبية المتاحة في مجال إدارة قطاع التربية، مثل دورة الإدارة المدرسية التي تؤدي إلى الحصول على شهادة في هذا المجال في جامعة الإمارات، أو الدورات القصيرة (حتى أسبوع واحد) التي ينظمها معهد الإمارات العربية المتحدة لإدارة التنمية والدورات المماثلة المتاحة في بلدان مجلس التعاون الأخرى. غير أن التدريب في مجال التخطيط التربوي غير متوفر. واستنادا إلى المعلومات التي جمعتها وزارة التربية والتعليم والشباب في البلدان الستة لمجلس التعاون، يمكن تقدير الاحتياجات الحقيقية لهذه البلدان في مجال التدريب بقرابة ٢٠٠ من كبار الموظفين والقياديين التقنيين في كل عام.

المركز الإقليمي لتخطيط التربية المقترح

٢٢- ناقشت بعثة اليونسكو/مدخط مطولا مع كبار موظفي وزارة التربية والتعليم والشباب التفاصيل المتعلقة بإنشاء المركز الإقليمي المقترح لتخطيط التربية. ويرد فيما يلي عرض موجز لأهم النقاط التي تناولتها المناقشة.

٢٣- يتمثل **الهدف من إنشاء مركز للتدريب الإقليمي** لبلدان مجلس التعاون لدول الخليج وغيرها من الدول العربية في بناء القدرات في مجال التخطيط التربوي الحديث على المستويين الوطني والإقليمي، عن طريق استهداف كبار الموظفين والموظفين التقنيين في وزارات التربية، ومكاتب التربية على المستوى المحلي (الإقليم أو المحافظة) و الوزارات الأخرى المعنية مباشرة بقطاع التربية (مثل وزارات المالية)، وذلك من خلال ثلاثة أنواع من الأنشطة:

(أ) التدريب في جميع نواحي التخطيط التربوي، بطرائق تتيح التدريب في مكان العمل وتيّسر إذكاء الوعي بالقضايا الخاصة بتطوير هذا القطاع والتي تتسم بالأولوية بالنسبة لبلدان المنطقة؛

(ب) تيسير الانتفاع بما يتوافر في البلدان الأخرى من معلومات مهنية وتقنية (باللغتين الانجليزية والعربية) تتعلق بتخطيط وإدارة التربية وتعتبر مفيدة لإصلاح التعليم وتطويره في بلدان مجلس التعاون وفي الدول الأخرى في المنطقة العربية؛

(جـ) والتدريب في مجال البحوث التربوية التطبيقية، عن طريق القيام بأعمال استقصائية وتحليلية مركزة على الاحتياجات الخاصة ببلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٢٤- وستوفر **أنشطة التدريب** السنوية للمركز في شكل دورات تدريبية قصيرة تستغرق أسبوعاً واحداً أو أسبوعين، ودورات تدوم حتى أربعة أشهر.

٢٥- سيكون للمركز **وضع قانوني** مستقل كمؤسسة تعليمية لا تستهدف الربح حسب القوانين المعتمدة في البلد المضيف (الإمارات العربية المتحدة).

٢٦- **وسيشرف على المركز مجلس إدارة** مؤلف من ممثلين عن وزارات التربية في البلدان المشاركة، وعن اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المشاركة أو المنتسبة، بما في ذلك مكتب التربية العربي لدول الخليج. وستقوم البلدان والمنظمات المشاركة باختيار ممثليها.

٢٧- **وستمول جميع التكاليف** الخاصة بتوفير الموظفين، والمرافق، والأثاث والمعدات، وصيانة المرافق والمعدات وإصلاحها عن طريق هبة مالية من الإمارات العربية المتحدة (يقدمها حاكم إمارة الشارقة). وتلتزم حكومة الإمارات العربية المتحدة التزاما قويا بتمويل التكاليف الدورية للمركز المقترح. ومن ثم فإنه لا يُطلب من اليونسكو تقديم أي دعم مالي لهذا المركز.

٢٨- **وتشمل المرحلة التحضيرية**، التي تستغرق قرابة اثني عشر شهرا، إنشاء المركز من الناحيتين الرسمية والقانونية، وانتقاء وتعيين فريق الموظفين الأساسي وتدريبه، وإعداد واختبار المواد التدريبية، وإقامة المرافق وتجهيزها. ويتبع ذلك **المرحلة الاستهلالية** التي تستغرق زهاء أربعة عشر شهرا وتنظم خلالها السلسلة الأولى من الدورات التدريبية. ويمكن أن يبدأ تطبيق **البرنامج الكامل** في السنة الثالثة بعد إنشاء المركز بصورة رسمية.

تقييم البعثة لمشاركة اليونسكو

٢٩- ثمة علاقة وثيقة بين أهداف المركز المقترح وأنشطته وأساليب عمله وبين غايات اليونسكو التي نص عليها ميثاقها التأسيسي، وأولوياتها البرنامجية، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تنفيذ برنامجها. وتتوافق أنشطة مركز التدريب الإقليمي المقترح مع إسهام اليونسكو في "بناء القدرات المؤسسية للدول الأعضاء سعيا إلى تجديد نظمها التعليمية والاستجابة بسرعة للاحتياجات المجتمعية المتغيرة" وفي دعم "التعاون الإقليمي والدولي... وتشاطر المعارف" (انظر الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٢-٢٠٠٧، الوثيقة ٣١م/٤، الهدف الاستراتيجي ٣، الفقرة ٧١). ومن أجل تحقيق انطلاقة جيدة للمركز وضمان نجاحه في المستقبل، فإنه يحتاج إلى **دعم اليونسكو** في شكل توفير خبرات دولية متطورة، ولا سيما خلال الفترة التحضيرية وكذلك خلال الفترة الاستهلالية. وتلتزم حكومة الإمارات العربية المتحدة بتغطية تكاليف الدعم التقني الذي تقدمه اليونسكو في جميع المراحل.

٣٠- وخلال الفترة التحضيرية، ستتولى اليونسكو توفير الدعم عن طريق حشد فريق من الخبراء الدوليين للعمل مع الفريق الأساسي للمركز ومساعدته على إعداد مواد التدريب، والاضطلاع بتدريب مكثف لأعضاء الفريق الأساسي، وتقديم المشورة بشأن اختيار المواد التي يتعين توفيرها باللغتين العربية والانجليزية في إطار أنشطة المركز الخاصة بإتاحة الانتفاع بالمعلومات. وخلال الفترة الاستهلالية، سيقوم فريق خبراء

اليونسكو بزيارة المركز من حين لآخر للتحقق من نوعية وملاءمة أدائه. ولتقديم المشورة بشأن السبل المناسبة لتحسين هذا الأداء.

٣١- وتتوافق الأهداف والأنشطة وأساليب العمل المزمعة للمركز توافقا تاما مع المعايير التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو (القرار ٢١م/٤٠) فيما يخص تعاون المنظمة مع المراكز الدولية والإقليمية. وفضلا عن ذلك، ستقدم اليونسكو دعمها للمركز الإقليمي المقترح على أساس استرداد التكلفة.

٣٢- ولكي تتمكن اليونسكو من تقديم دعمها للمركز، فإنها ينبغي أن تكون راضية عن ثلاثة جوانب جوهرية تتعلق بالمركز المقترح وهي: (أ) الطابع الإقليمي للمركز المقترح؛ (ب) الدعم المقدم من بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مثل الالتزامات المتعلقة بالعضوية في مجلس الإدارة والاستفادة من خدمات التدريب التي يوفرها المركز؛ و(جـ) تقديم مكتب التربية العربي لدول الخليج المشورة بشأن أهداف وبنية المركز الإقليمي المقترح، وبشأن علاقته بالمراكز الأخرى المنتسبة إلى المكتب. وستتمكن اليونسكو من التعاون مع المركز على نحو أوثق إذا ما كانت ممثلة في مجلس إدارته.

التقييم الموجز لجدوى المركز المقترح

٣٣- تتسم الحاجة إلى بناء القدرات والتدريب في مجال تخطيط التربية في دول الخليج العربية وفي المنطقة العربية بشكل عام بأولوية كبيرة. فلا توجد هناك في الوقت الحاضر برامج أو مراكز تعليمية تلبي هذه الحاجة. وسيلبي المركز المقترح هذه الحاجة ذات الأولوية بالنسبة لهذه المنطقة.

٣٤- وإن حكومة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة التزاما واضحا بدعم إنشاء المركز المقترح وبتوفير كافة تكاليف إنشائه وتشغيله. وهذا يمثل شرطا مسبقا مؤاتيا جدا.

٣٥- ومن الواضح أن إنشاء المركز المقترح يتمشى تماما مع أهداف اليونسكو وبرامجها، وأن هذا المركز سيسهم في بناء القدرات المؤسسية للدول الأعضاء بهدف الاستجابة للاحتياجات المجتمعية التي تشهد تغيراً سريعاً، ومن أجل تعزيز التعاون وتشاطر المعارف على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٣٦- وبالنظر إلى أن اليونسكو لا تستطيع الإسهام ماليا في المركز المقترح، فإن مساعدتها التقنية للمركز يجب أن تقدم على أساس استرداد التكلفة.

٣٧- إن البنية المؤسسية المقترحة للمركز تتوافق مع المبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة ٢١م/٣٦، ولا سيّما فيما يخص تشكيل مجلس الإدارة ووظائفه.

٣٨- وتلتزم حكومة الإمارات العربية المتحدة بتعيين وتمويل الموظفين المهنيين والإداريين اللازمين لتأمين تشغيل المركز بصورة سلسة وفعالة. وسيُطلب من اليونسكو تقديم الدعم في مجال تدريب الموظفين، وتصميم برامج المركز، وإعداد مواد التدريب والمشاركة في الإشراف على العمليات.

٣٩- إن جميع النقاط المذكورة أعلاه تمثل عوامل إيجابية من شأنها أن تشجع الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو على المزيد من التمعن في إمكانية إنشاء المركز المقترح تحت رعاية اليونسكو.

٤٠- وعلى ضوء المعلومات الواردة أعلاه، قد يرغب المجلس التنفيذي في النظر في القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - **وقد درس** التقرير الذي قدمه المدير العام في الوثيقة ١٦٤م ت/٦ عن دراسة الجدوى بشأن إنشاء مركز إقليمي لتخطيط التربية، في الشارقة، تحت رعاية اليونسكو،

٢ - **يعرب عن امتنانه** للإمارات العربية المتحدة لالتزامها بتمويل إنشاء المركز وتشغيله تمويلا كاملا؛

٣ - **وإذ يلاحظ** بارتياح التطور الذي أحرز في المناقشات بين الإمارات العربية المتحدة والمدير العام،

٤ - **يدعو** المدير العام إلى مواصلة مناقشاته وإلى تقديم تقرير عن إنشاء المركز تحت رعاية اليونسكو إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والستين بعد المائة وإلى المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين.

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة الرابعة والستون بعد المائة

164 EX/6 Corr.
١٦٤م ت/٦ تصويب
باريس، ٢٠٠٢/٥/٢١
الأصل: انجليزي

البند **٣,٢,١** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن دراسة الجدوى بشأن إنشاء مركز إقليمي لتخطيط التربية، في الشارقة، تحت رعاية اليونسكو

تصويب

ينبغي أن يصبح نص الفقرات ١ (جـ) و ٢٠ و ٣٣ كما يلي:

١ – (...)

(جـ) استطلاع إمكانات التعاون الإقليمي لبناء القدرات في مجال تخطيط التربية فيما بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج (GCC).

٢٠– وفي الوقت الراهن، وعلى مدى سنوات عديدة قادمة، يتمثل العائق الأكبر أمام إعداد تخطيط تربوي حديث في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج وفي غيرها من بلدان المنطقة العربية في الافتقار الشديد إلى المعارف والخبرات في مجال التخطيط. ولذا فإن بناء القدرات في مجال تخطيط التربية يتسم بأعلى درجة من الأولوية، كما ينبغي أن يكون التدريب في مجال التخطيط التربوي هو العنصر الأساسي في مثل هذه الأنشطة لبناء القدرات.

٣٣– تتسم الحاجة إلى بناء القدرات والتدريب في مجال تخطيط التربية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج وفي المنطقة العربية بشكل عام بأولوية كبيرة. فلا توجد هناك في الوقت الحاضر برامج أو مراكز تعليمية تلبي هذه الحاجة. وسيلبي المركز المقترح هذه الحاجة ذات الأولوية في المنطقة.